

## العوامل التي تدفع القاصر إلى ارتكاب الجريمة من وجهة نظر العاملين في جهاز الشرطة في محافظة سلفيت

د. رؤوف أبو عواد<sup>1</sup>، أ. عائشة خميس شتية<sup>1</sup>

<sup>1</sup>كلية القانون، جامعة الاستقلال، فلسطين

Dr. Raof abuawwad<sup>1\*</sup>, Mrs. Aisha Khamis Shtayeh<sup>1</sup>

<sup>1</sup>Faculty of Law, Al-Istiqlal University, Palestine

\* الباحث المراسل: raofabuawwad@pass.ps

## ملخص

سعت هذه الدراسة إلى تحليل العوامل التي أدت إلى ارتكاب القاصرين للجرائم من وجهة نظر الشرطة. ولتحقيق هذا الهدف، تم الاعتماد على المنهج الوصفي، حيث استهدف مجتمع الدراسة جميع أعضاء شرطة محافظة سلفيت خلال النصف الأول من عام 2024. استخدم الباحثان استبياناً تم تصميمه خصيصاً لهذه الدراسة، وجرى توزيعه على عينة عشوائية مكونة من 40 فرداً.

وأظهرت نتائج الدراسة أن تأثير العوامل المؤدية لارتكاب القاصر للجرائم كان عالياً، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام 3.99 بانحراف معياري 0.48 وكان للعامل التربوي والبيئي نفس المتوسط الحسابي 4.09، وجاء في المرتبة الثانية العامل الاجتماعي بمتوسط 4.00 وانحراف معياري 0.525، بينما جاء العامل الاقتصادي بالمرتبة الأخيرة بمتوسط 3.78 وانحراف معياري 0.672. كما أكدت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات العينة تعزى لمتغيرات الجنس، والمؤهل العلمي، والخبرة عند مستوى دلالة  $(\alpha \geq 0.05)$ .

واستقرت الدراسة بتوصيات عدة، منها: تعزيز دور الأسرة بأهمية التربية السليمة بشكل عام لدى الأطفال، وتحسين الرعاية في مراحل النمو والشباب، وتحسين الوضع الاجتماعي من خلال توفير خدمات الترفيهية، والصحية، واللوجستية، خاصة في المناطق ذات الدخل المحدود. كما أوصت الدراسة بمعالجة أسباب البطالة وإيجاد الحلول الفعالة لها.

**الكلمات المفتاحية:** الجريمة، السلوك الإجرامي، القاصر.

## The Factors That Drive Minors to Commit Crimes from the Perspective of Police Personnel in Salfit Governorate

### Abstract

*The study aimed to identify the factors that drive minors to commit crimes from the perspective of the police. To achieve this goal, the descriptive method was adopted, targeting all police personnel in Salfit Governorate during the first half of 2024. The researchers used a questionnaire specifically designed for this study, which was distributed to a random sample of 40 individuals. The study results showed that the impact of factors leading minors to commit crimes was high, with an overall mean score of 3.99 and a standard deviation of 0.48. The educational and environmental factors shared the highest mean score of 4.09. The social factor ranked second, with a mean of 4.00 and a standard deviation of 0.525, while the economic factor came last, with a mean of 3.78 and a standard deviation of 0.672. The results also confirmed that there were no statistically significant differences in the mean responses of the sample based on gender, educational qualification, or experience at a significance level of ( $\alpha \geq 0.05$ ).*

*The study concluded with several recommendations, including: emphasizing the family's role in fostering proper upbringing among children, improving care during developmental and youth stages, and enhancing the social environment by providing recreational, healthcare, and logistical services, especially in low-income areas. The study also recommended addressing the causes of unemployment and finding effective solutions to tackle it.*

**Keywords:** *Crime, Criminal Behavior, Minor.*

## المقدمة

تعتبر الجريمة ظاهرة اجتماعية ملازمة لوجود المجتمع البشري، حيث يوجد أشخاص برغبتهم وأهوائهم وأهدافهم المتنوعة، التي قد تتفق وتختلف أحياناً. وهذا الاختلاف يدفع بعض الأشخاص إلى الهجوم على الآخرين سعياً لتحقيق مصالحهم الشخصية. وبالتالي، فإن الجريمة جزء من تاريخ الإنسان منذ نشأته.

وعند الحديث عن السلوك الإجرامي والجريمة وما يمثله من تعقيد في جذوره ومن تباين في تجلياته بشكل غير مستقر فنحن غير ملزمين بنظريات علم الإجرام التي لا حصر لها، وإنما هدفنا هو ربط السلوك الإجرامي للقراءات العلمية التي تأخذ في الاعتبار العوامل الداخلية المؤثرة على المجرم. وإذا كان السلوك الإجرامي يعكس تفسيراً نفسياً، اجتماعياً، بيولوجياً، أو عضوياً، فإن فهم هذه العوامل والمعقدة والمتداخلة يصبح تحدياً موجوداً. فهذه الطبيعة المتشابكة للسلوك الإجرامي تدفعنا إلى ضرورة فهم الإهتمام بالسلوك الإجرامي من خلال الاستعانة بنظريات علمية دقيقة، مما تسهم في فهم هذا السلوك وبالتالي التوجيه نحو طرق الوقاية منه. ( خلايفة، 2012 ) .

لكن الأمر ينقلب إلى ضده إذا تعرض إلى خبرات مؤلمة، حيث يختل نموه ويصبح ذا بنية هشّة قابلة للانكسار والابتعاد عن السوي، والانحراف إلى سلوك شاذ قد يصل إلى الإجرام. وتصبح الأسرة المسؤول الأول على هذه النتيجة كونها البيئة الأولى التي تحتضن الطفل ومصدراً لخبراته السعيدة أو المؤلمة، ومنها يتحدد مفهومه للحياة عامة وللعلاقات مع بني جنسه بالخصوص (شينا، 2012).

## مشكلة الدراسة

تعد الجريمة ظاهرة اجتماعية يرتبط وجودها بوجود المجتمعات فمتى وجدت المجتمعات وجد الأفراد برغباتهم وأهوائهم وأهدافهم المختلفة التي قد تتضارب وتتعارض أحياناً، مما يجعل البعض يرى في الاعتداء على الآخرين سبيلاً لتحقيق أهدافه الخاصة، حيث أصبح هناك ازدياد في نسبة الجريمة ضد القاصر، وبناء عليه؛ تتمحور مشكلة الدراسة من خلال الاجابة عن السؤال الرئيس الآتي: **ما العوامل التي تدفع القاصر إلى ارتكاب الجريمة من وجهة نظر العاملين في جهاز الشرطة؟**

## أسئلة الدراسة

ينفرد من سؤال الدراسة الرئيس إلى الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هي العوامل البيئية التي تساهم في دفع القاصر إلى ارتكاب جريمة، حسب رأي العاملين في جهاز الشرطة؟
- ما هي العوامل الاقتصادية التي تدفع القاصر نحو الجريمة، من وجهة نظر العاملين في جهاز الشرطة؟

- ما هي العوامل الاجتماعية التي تحفز القاصر على ارتكاب الجريمة، حسب رأي العاملين في جهاز الشرطة؟
- ما هي العوامل التنظيمية التي تدفع القاصر لارتكاب الجريمة، من وجهة نظر العاملين في جهاز الشرطة؟

## أهداف الدراسة

- تهدف الدراسة لهدف رئيس وهو معرفة العوامل التي تدفع القاصر إلى ارتكاب الجريمة من وجهة نظر العاملين في جهاز الشرطة؟ حيث يتفرع منه أهداف فرعية وهي كالتالي:
- **استكشاف العوامل البيئية:** تحليل تأثير العوامل البيئية المسببة للجريمة من وجهة نظر العاملين في جهاز الشرطة.
  - **تحليل العامل الاقتصادي:** دراسة دور العامل الاقتصادي في تحفيز القاصر على ارتكاب الجريمة حسب رأي العاملين بجهاز الشرطة.
  - **تقييم العامل الاجتماعي:** استقصاء تأثير العامل الاجتماعي على السلوك الإجرامي للقاصر من منظور جهاز الشرطة.
  - **مراجعة العوامل التربوية:** تمت دراسة تأثير العامل التربوي في دفع القاصر إلى الجريمة من وجهة نظر العاملين في جهاز الشرطة.
  - **تحليل الفروق الإحصائية:** دراسة الفروق الإحصائية في استجابات المشاركين في عينة الدراسة حول العامل المؤثر في القاصر نحو الجريمة، مع متغيرات الجنس، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، عند مستوى دلالة إحصائية محددة.

## فرضيات الدراسة

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسط استجابات عينة الدراسة حول العوامل التي تدفع القاصرين إلى ارتكاب جريمة من وجهة نظر العاملين في جهاز الشرطة تعزى لمتغير الجنس.
- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسطات عينة الدراسة حول العامل الذي يدفع القاصرين إلى ارتكاب جريمة من وجهة نظر العاملين في جهاز الشرطة حسب متغير (المؤهل العلمي)
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسطات عينة الدراسة حول العامل الذي يدفع القاصرين إلى ارتكاب جريمة من وجهة نظر العاملين في جهاز الشرطة حسب متغير (سنوات الخبرة).

## أهمية الدراسة

**الأهمية النظرية:** تكمن الأهمية النظرية في بيان مفهوم الجريمة والعوامل التي تساهم في انتشارها بين أطفال المجتمع الفلسطيني.

**الأهمية التطبيقية:** تتبع الأهمية التطبيقية للدراسة عبر النقاط الآتية:

- قد تسهم نتائج هذه الدراسة في التوصل إلى أهم العوامل الدافعة للقاصرين نحو الجريمة.
- قد تسهم نتائج الدراسة صناع القرار في جهاز الشرطة في وضع التدابير اللازمة من أجل الحد من العوامل المساعدة على ارتكاب الجريمة عند القاصرين.
- قد تسهم نتائج هذه الدراسة في مساعدة الأشخاص والأفراد في المؤسسات الحقوقية والمنظمات الاجتماعية في مساعدة المجتمع.
- من الممكن أن يفيد الباحثون من نتائج وتوصيات الدراسة الحالية في أبحاثهم في المستقبل.

## حدود الدراسة

- **الحد الموضوعي:** العوامل التي تدفع القاصر إلى ارتكاب الجريمة حسب رأي كوادر جهاز الشرطة
- **الحد المكاني:** محافظة سلفيت.
- **الحد الزمني:** (2023-2024).
- **الحد البشري:** العاملين في جهاز الشرطة في محافظة سلفيت.

## مصطلحات الدراسة

- **العوامل:** تشتمل كلمة العوامل في اللغة من الفعل عمل، وهي مفرد عامل، أي الباعث أو المؤثر في الشيء وهي المسببات والبواعث التي تحدث تغييراً.
- **الطفولة:** هي المرحلة الأولى في حياة المجرم حدثت فيها عملية نموه وتخللتها معاملة سيئة لشخصه في تلك الفترة (بن تومي، 2014).
- **الجريمة:** هي سلوك يتعارض مع الضوابط التي تتعامل بها الجماعة، ويترتب عليها جزاءات سيئة للغاية. بمعنى آخر، هو التصرف الذي ارتكبه الفرد ويواجه الرفض الكامل والعقوبة من قبل المجتمع الذي يعيش فيه. (التويجري، 2011)

## الإطار النظري

وجدت الجريمة منذ وجود الإنسان على وجه هذه البسيطة، ولا يخلو مجتمع مهما بدا منظماً ومتحضراً من وجودها، ومع وجود الجريمة وجد العقاب كجزء عن ارتكابها، ونظراً للعلاقة بين الجريمة وحقوق الإنسان فقد تبين وجود مسؤولية عن إلحاق الأذى بالآخرين، فالقاعدة الفقهية تؤكد أن ذلك يضر بحقوق الآخرين يوقع بحقه عقوبة تؤثر على حقوقه؛ لأن هدف العقوبة أسمى من أن تكون مجرد عقاب، فوجود العقاب حماية لأرواح الناس وحقوقهم من كل تعد، ذلك لتحقيق الردع العام والردع الخاص، لما به من إصلاح نفس المجرم وتهذيبه وتأهيله لكي يرجع للمجتمع مواطناً صالحاً، وبه تكون المساواة والتوازن السليم بين الحقوق. وكان العقاب في بداية الأمر طريقاً فردياً من خلال المجني عليه أو أهله وعشيرته فكان كل يأخذ حقه بيده وعن طريق أقاربه ولما استشرى الطغيان في استيفاء الحقوق أدى ذلك لامتداد الجريمة (بدوي، 2003).

والجريمة تعد من أدق قضايا المجتمع ومن أكثرها تعقيداً، حيث شغلت عقول المفكرين منذ قديم الأزل، إلا أن أساليب المفكرين القدامى في مواجهة هذه القضية كانت تقوم على التنكيل بالشخص المذنب بوصفه خطراً يهدد سلامة وأمن المجتمع، إلا أن هذا الأسلوب لم يفلح في حل هذه القضية، واستمرت المحاولات حتى جاءت أسس التربية الحديثة تنادي بأهمية نبد فكرة العقاب للمذنبين، وأصبح الاتجاه إلى تقويم سلوك هؤلاء الأفراد كي يصبحوا أفراداً أسوياء، يفيدون المجتمع ويسهمون في تطويره ورقية وزدهاره (شفيق، 1996).

## مفهوم الجريمة

تعددت تعريفات للجريمة ومنها:

- عرف (السعيد، 2000) الجريمة على أنها: فعل غير قانوني ناتج عن نية إجرامية، ويحدد له عقاباً أو تدبيراً احترازياً.
- عرف (بدوي، 2003) الجريمة على أنها: كل عمل يترتب عليه تحمل المسؤولية الجنائية تكفل القانون بتحديد تفاصيله وفرض العقاب على مرتكبه.
- عرف (محييا، 2003) الجريمة على أنها: كل فعل يعرض مرتكبه للمساءلة القانونية، ويرى البعض أنها مشكلة اجتماعية، وبالتالي يستلزم الحصول على علاج بالتوازي مع العقوبة.
- والجريمة كل ما يصدر عن الإنسان، سواء كان على شكل فعل أو امتناع، يفرض له القانون عقاباً ويقصد بالعقاب هنا «العقوبات» بالمعنى الذي حدده وبينه المشرع من خلال قانون العقوبات (الجنفاوي، 2019).

## أركان الجريمة

للجريمة ثلاثة أركان أساسية، وهي:

1. **الركن القانوني:** وهو التعليمات القانونية التي تشكل ماهية الجريمة، وماهية العقوبات المترتبة على ارتكاب هذه الجريمة.
2. **الركن المادي:** وهو ما ينتج عن السلوك الإجرامي وإلحاق الضرر بالآخرين، ويعتمد على ثلاثة عناصر أساسية، وهي:
  - **الفعل:** وهو السلوك الإجرامي بنفسه.
  - **النتيجة:** وهي كل ما ينتج عن السلوك الإجرامي من ضرر.
  - **العلاقة السببية:** وهي الارتباط بين السلوك الإجرامي وما ينتج عنه من ضرر.
3. **الركن المعنوي:** هو ما ينتج من سلوك إجرامي خارج عن إرادة الفرد (أبو سمرة، 2005).

## العوامل المؤثرة في تكوين السلوك الإجرامي

- **العوامل الوراثية:** وهي العوامل التي التي يولد بها الفرد وتشكله من مطلع طفولته، نتيجة لتربية معينة مثل التدليل الزائد أو العقاب القاسي الذي قد يؤدي إلى تلف في الدماغ أو الجهاز العصبي واضطرابات الغدد والنقص العقلي، إضافة إلى الشدة أو الضعف في الدوافع الغريزية، ودوافع العدوان، ومواقف الإحباط. وللوراثة دور كبير في تشكيل سلوك إجرامي وذلك عن طريق الدم للوالدين المدمنين أو أحدهما، أو عن طريق القدوة.
- **العوامل الاجتماعية:** أجريت العديد من الدراسات في علم النفس الاجتماعي لدراسة شخصية الإنسان باعتباره مخلوقاً اجتماعياً وتتابع عملية اندماجه في المجتمع ومنشئه الاجتماعي منذ ولادته وروح الجماعة فيه. وفي حال تم نبذ الفرد من مجتمعه أو من جماعة أصدقائه فإنه لا يشعر بالانتماء لهم؛ مما يدفعه للقيام بأعمال إجرامية، ومن بين هذه العوامل فقدان الوالدين أو أحدهما، فقدان الزوجة، الخطيئة، الحبيبة، أو قضايا الغيرة، زواج الأم للمرة الثانية، كذلك زواج الأب للمرة الثانية.
- **العوامل الاقتصادية:** ومنها انخفاض المستوى المعيشي وغلاء المنتجات والسلع الضرورية خاصة إذا كان الفرد يعول أسرة ولا يجد ما يكفيه ومقارنة بعض الأفراد أنفسهم بالآخرين من المترفين. والرفاهية المفرطة وعدم تحمل بعض المسؤوليات التي تشعره بقيمته في المجتمع والبطالة وما يترتب عليها.
- **العوامل البيئية:** يمكن أن يؤدي ازدحام السكان في المناطق الفقيرة والمناطق الأكثر تواجد للمجرمين فيها، وتغيرات المناخ من فصل لآخر من شأنها أن تتسبب تغيير في هرمون الفرد فيرتكب الجرائم. (الشعير، 2008).



## النظريات النفسية المفسرة للسلوك الإجرامي

تشير النظريات النفسية إلى مجموعة متعددة من المناهج والمفاهيم النظرية التي تتفق جميعها على فكرة أساسية مفادها أن السلوك الإجرامي نتيجة لخصائص شخصية معينة، أو لخصال الشخصية التي توجد لديه بدرجة خاصة أو مميزة له، ومع ذلك توجد فيما بينها فروق واضحة في توجهاتها النظرية والواقعية.

### الافتراضات التي تقوم عليها النظريات النفسية:

تتمتع التفسيرات النفسية للسلوك الإنساني مكانة بارزة في علم الجريمة، وتتفق النظريات النفسية في مجموعة من الافتراضات وهي كما يلي:

- يعد الفرد الوحدة الأساسية للتحليل.
- تعتبر الشخصية العنصر الأساسي لدافعية الفرد، فالشخصية هي موئل النزاعات والدوافع.
- تعتبر الجريمة نتيجة لسلوك شرطي غير سوي، أو نتيجة لعمليات عقلية مضطربة وغير متوازنة في الشخصية.
- العمليات العقلية غير الطبيعية تنشأ لأسباب متعددة غالباً ما تحدث في مرحلة الطفولة المبكرة وتشتمل أحد الأسباب الآتية: العقل المريض- أو التعلم غير المناسب- أو الاشتراط غير المناسب.

### 1. نظرية المراحل النفسية للجريمة

تظهر واقعية «دي كريف» في شرح الجريمة من وجهة نظر نفسية في محاولته الكشف عن الجريمة داخل جسم وعقل المجرم، لأن المجرم، في نظره، هو إنسان لا يختلف عن غيره من الأسوياء إلا فيما يعانیه من أمراض عضوية وبالأخص الأمراض النفسية. والإجرام المرتكب من طرفه ما هو إلا تعبير عن كل الأمراض التي يعانون منها، التي تفقد قدرتهم على التكيف داخل المجتمع، وقد سعى «دي كريف» أن يقترب أكثر من المجرم وذلك بالوقوف على المراحل التي يقطعها المشروع الإجرامي عند المجرم الذي يعيش معاناة أو تمزقاً داخلياً إلى أن يقرر ارتكاب الجريمة، ولذلك فهو يرى أن المجرم يعيش حالة شعورية متدرجة تنتهي بارتكاب الجريمة. فيشعر في المرحلة الأولى بانحصاره في ذاته كما أن تركيزه على ذاته يوحي له نوعاً من الاستنكار الاجتماعي، وأن المجتمع غير محق فيما يفرضه من قيم وأنه يعاني من الظلم بسبب المجتمع. ومنتج عن هذا الظلم إقرار غير حاسم للفكرة الإجرامية، وأما المرحلة الثانية، ففي طريق الجريمة وهو العقاب الذي يتوعد به القانون فيتخطاها صاحب الشخصية الإجرامية باستخفافه بفكرة العقاب وما ينتج عنها من حرمان وآلام ووعيد بالزجر، وذلك لاهتزازه وسرعة انسياقه، فينتج بذلك عن هذه الوضعية إقرار حاسم لارتكاب الجريمة. (خلايفة، 2012).

## 2. نظرية التحليل النفسي

مدرسة التحليل النفسي هي المدرسة التي نشأت تحت تأثير أعمال وأبحاث كل من سيغموند فرويد (1856-1939)، والفرد إبلر (1870-1937)، لكن فرويد كان تأثيره أكثر وضوحاً وغازة، ولهذا سميت "مدرسة التحليل النفسي" أيضاً في "النظرية الفرويدية". فمن منطلق الاهتمام بمرحلة الطفولة المبكرة لتشكيل الشخصية الفرويدية، يرى فرويد في اللاشعور والكبت والحرمان، وعقدة الذنب وعقدة أوديب، وعقدة الكترا، والشعور بالنقص، أحد مظاهر الاضطرابات النفسية التي تؤثر في سلوك الإنسان، وحاول بواسطتها تفسير بعض السلوكيات والانحرافات والاختلالات العصابية والمرضية، بغض النظر عن الوضع والمحيط الاجتماعي ونغض النظر عن تأثيرات المحيط الإجرامي (تأثير الثقافة الإجرامية) (مسعودة، 2021).

لقد أكد سيغموند فرويد من خلال نظريته في تفسير الجناح والانحراف أن الجريمة تعزى لاعتلال في الجهاز النفسي للشخصية المتمثل في الهو والأنا، والأنا العليا من حيث بناء هذا الجهاز، وقوته وضعفه والعلاقة بين عناصره الثلاثة، وبين الواقع المحيط من ناحية أخرى. إلى جانب ما ينشأ في النفس من صراع ودوافع مكبوتة تؤدي إلى أساليب سلوكية شعورية شاذة للدفاع عن ذات الفرد. وهذا يؤدي إلى السلوك اللاسوي بمختلف صورته (السلوك الذهاني، أو السلوك العصابي، أو السلوك الإجرامي).

عندما يخفق الأنا في إشباع متطلبات الهو تنمو ميكانيزمات الدفاع، فتستعين بالتعويض والنكوص والإسقاط والكبت. وبذلك يلعب اللاشعور دوره في توجيه السلوك الإنساني. وعليه تكون مظاهر الانحراف عبارة عن حيلة دفاعية ضد القلق كمشكلة الهروب، أو بديلاً للاستمناة الذاتي كالسرقة، ويتمثل الصراع في وجود الذات (الأنا) محاطاً بثلاث قوى: أولها الدوافع الفطرية وحاجات الإنسان ورغباته، وهي تتطلب إشباعاً يستند إلى اللذة، دون اعتبار لمقتضيات الواقع، وثانيها هو الضمير الخلقي الذي يفرض حوائل وموانع تحرم تحقيق تلك الدوافع والرغبات استناداً إلى القيم الخلقية والاجتماعية المتمخضة عن دين وحياة في المجتمع. أما ثالث هذه القوى فهو متطلبات البيئة والوضع السائد. وهذا يؤدي إلى حالة من اللاتوازن وعدم الاستقرار النفسي؛ مما يؤدي بالتالي إلى أن تجد الأنا حال لها في السلوك غير السوي وبما في ذلك السلوك الإجرامي. وترى مدرسة التحليل النفسي أن الجناح يلجأ إلى العدوان دفاعاً عن قلقه وعدم اطمئنانه، فالإحباط يعزز الشعور بالعدوان. ولكن الجناح يعرف أن التعبير عن هذا العدوان سيقابل بعدوان مضاد له، وهو هنا يرى أن خير سبيل لضبط الخوف والقلق من العنف والعدائية المتوقعة هي في البدء بهذه العدائية الذي يأخذ صوراً وأشكالاً عديدة (سيد احمد، جابر، 2005).

### 3. نظرية التفكك الاجتماعي

رائد هذه النظرية هو عالم اجتماع أمريكي يدعى "ثورستن سيلين"، الذي استلهم أفكاره من واقع المجتمع الأمريكي الذي عاش فيه، بالإضافة إلى المجتمعات الأخرى التي لم يعايشها بشكل مباشر، ولكن وصلت إليه أخبارها وظواهرها. قام سيلين بمقارنة هذه المجتمعات بالمجتمعات الريفية، حيث لاحظ انخفاضاً في معدلات الجريمة في المناطق الريفية مقارنةً بالمجتمعات المتحضرة. ودفعه ذلك إلى إجراء مقارنة عددية بينت أن معدلات الجريمة تزيد في المجتمعات الحديثة، في حين أنها تقل بشكل واضح في المجتمعات الريفية، وهذا يبين مدى ارتباط السلوك الإجرامي بالتفكك الاجتماعي. وبالتالي فإن النظرية تدعو المجتمعات المتحضرة للالتزام بالقيم والروابط الاجتماعية التي تتقاسمها مجتمعات الريف، بالإضافة إلى أهمية تربية الأطفال في بيئة أخلاقية ذات قيم ومثل عليا. كما تستنكر النظرية فساد الضمير بشكل فعال وانهيائه بسبب التأثيرات الحياتية السلبية للمجتمعات الحضرية، مما تؤكد على ضرورة وجود تعاون وترابط اجتماعي لنقاء الضمير (خلايفة، 2012).

### 4. نظرية العوامل الاقتصادية

يتبنى معظم العلماء تفسير السلوك الإجرامي من خلال الربط بين الوضع الاقتصادي وسلوك الفرد، وتفيد هذه النظرية بأن تصرفات الأفراد وسلوكياتهم، بجانب مفاهيم الأخلاق السائدة في عصور مختلفة، تعكس خصائص المنظومة الاجتماعية والظروف الاقتصادية الموجودة. وقد تبنى كارل ماركس وأتباعه هذه الفكرة كجزء من مذهبهم المعارض للرأسمالية الغربية، معتبرين أنها تمثل الطبقة بين أفراد المجتمع وتدفع الفئات المظلومة إلى اتخاذ سلوكيات منحرفة. لذلك، قدموا النظرية الاشتراكية كحل لهذه المشكلة. وقد ارتبطت النظرية، المعروفة بنظرية العوامل الاقتصادية، بالمذهب الاشتراكي، وسُميت بـ «المدرسة الاشتراكية» مقابل المدرسة الرأسمالية. وفقاً لمفاهيم هذه المدرسة، تُعد الظاهرة الإجرامية غير مألوفة في المجتمع وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظام الرأسمالي، حيث تُعد نتيجة طبيعية للظلم الاجتماعي الذي ينتج عن هذا النظام الذي يفتقر إلى العدالة والمساواة. وعلى النقيض، يُعد وجود الجريمة في المجتمع الاشتراكي شبه معدوم، وأية جرائم تحدث تُعد انعكاساً لمشكلات فردية معينة (عبده، 1989).

## الدراسات السابقة

### أولاً: الدراسات العربية

دراسة (بن شفلوت، 2021)، بعنوان: «العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرائم الإلكترونية في المجتمع السعودي».

تُبرز الدراسة أهمية فهم الجرائم الإلكترونية في المجتمع السعودي من خلال تحليل العوامل الاجتماعية والبيئية التي تسهم في انتشار هذه الظاهرة. وتُعد جرائم الابتزاز والنصب والاحتيال من أبرز الأنماط الملاحظة، مما يُشير إلى مدى الحاجة لتعزيز الوعي وتطوير استراتيجيات فعالة للتصدي لها، تؤدي العوامل الاجتماعية مثل التفكك الأسري وضعف الرقابة الأسرية دوراً كبيراً في زيادة معدلات الجرائم الإلكترونية، مما يستدعي اهتمام الجهات المختصة لتعزيز القيم الأسرية والمجتمع. ومن الحلول المقترحة لمواجهة هذه الجرائم يمكن أن تشمل:

- التوعية والتثقيف: تنظيم حملات توعوية لتعريف المجتمع بخطورة الجرائم الإلكترونية وطرق الحماية.

- تعزيز الرقابة الأسرية: تطوير برامج دعم الأسر في مراقبة استخدام أبنائها للتكنولوجيا.

- تعاون الجهات الأمنية: تعزيز التعاون بين مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص لمواجهة هذه الجرائم بشكل أكثر فعالية.

تركز هذه الدراسة على ضرورة العمل الجماعي بين أفراد المجتمع جميعاً؛ لمكافحة الجرائم الإلكترونية والحفاظ على سلامة الأفراد والمجتمع بشكل عام.

دراسة عكة ومناصرة (2020)، بعنوان: «العوامل الاجتماعية والنفسية لدى مرتكبي الجرائم الإلكترونية ذات الطابع الجنسي من وجهة نظر المختصين لدى الأجهزة الأمنية في جنوب الضفة الغربية».

تسلط هذه الدراسة الضوء على العوامل الاجتماعية والنفسية التي تسهم في ارتكاب الجرائم الإلكترونية، ذات الطابع الجنسي جنوب الضفة الغربية، من خلال تحليل وجهات نظر المختصين في الأجهزة الأمنية. باعتماد المنهج الوصفي التحليلي ودراسة الحالة، تم استكشاف مجموعه من العوامل المؤثرة على سلوكيات المجرمين. تشير أبرز النتائج إلى أن غياب الرقابة الأسرية والشعور بعدم وجود مراقبة يمكن أن يخلق بيئة مهيأة لارتكاب هذه الجرائم، بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم الاهتمام المتبادل بين الأزواج، يسهم في زيادة احتمالية الانحراف السلوكي. وتتضمن العوامل النفسية والاجتماعية الأخرى مثل:

- تعاطي المخدرات: الذي قد يؤدي إلى تدهور الوعي الأخلاقي وزيادة احتمالية ارتكاب الجرائم.

- **الإدمان على التكنولوجيا:** حيث يسهم الاستخدام المفرط للإنترنت في تعزيز الانعزالية والسلوكيات المنحرفة.

- **ضعف الوازع الأخلاقي والديني:** الذي يعد عاملاً مهماً في توجيه سلوك الأفراد.

تؤكد الدراسة على ضرورة التدخلات الاجتماعية والنفسيه لتعزيز الرقابة الأسرية وتعزيز القيم الاجتماعية، مما قد يسهم في تقليل معدلات الجرائم الإلكترونية. من المهم العمل على تحسين برامج توعية وتعليم، وكذلك تحسين الظروف الاقتصادية لدعم الأسر والمجتمعات في مواجهة هذه الظواهر.

دراسة (الجنفاوي، 2019)، بعنوان: «العوامل المؤدية للعودة إلى الجريمة وفق توجهات العاملين في أقسام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الإصلاحية في الكويت»

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف العوامل التي تؤدي إلى العوده للجريمة من منظور العاملين في أقسام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الإصلاحية في الكويت، بالإضافة إلى تقييم قدرتهم على التخفيف من تأثير تلك العوامل، وأظهرت النتائج وجود مجموعة متنوعة من العوامل النفسية، الاقتصادية، الاجتماعية، القانونية، والتشريعية التي تتفاعل مع بعضها وتسهم في العوده للجريمة. كما دلت النتائج إلى ان العاملين في أقسام الخدمة الاجتماعية يمتلكون قدرة متوسطة على الحد من هذه العوامل.

## ثانياً: الدراسات الأجنبية:

دراسة موني (Monni, 2018)، بعنوان: الجرائم الإلكترونية: الانتشار والاسباب والتأثير على مفاهيم الفتيات المراهقات نحو الامن الاجتماعي»

هدفت إلى توضيح الاسباب والتأثيرات النفسية للجرائم الإلكترونية على الفتيات نحو الامن الاجتماعي، والتي قد تدفعها في أحيان كثيرة للانتحار للتخلص من حياتها، وللتوصل إلى نتائج الدراسة قام الباحث باختبار عينه عمدية مكونة من 50 فتاة من مدينة Sylhet City في بنغلادش، وأدلت نتائج الدراسة إلى: أسباب انتشار الجرائم الإلكترونية تتمثل في الانتقام من الضحية، التلاعب والمرح لقضاء أوقات الفراغ، العلاقات الغرامية، الانحلال والانحطاط الأخلاقي، البطالة بين الشباب، نقص الخبرة والمعرفة لدى الفتيات لذلك يكن فريسة سهلة لمثل تلك الجرائم.

ما تميزت به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تسعى الدراسة الحالية إلى تناول العوامل التي تدفع القاصر الى ارتكاب الجريمة بحسب رأي العاملين في جهاز الشرطة، والكشف عن وجهه نظرهم حول العوامل التي تحفز القاصر لارتكاب الجريمة، وكيف تختلف باختلاف متغير الجنس، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة. وتميزت هذه الدراسة الحالية من خلال الإضافة العلمية التي سوف تضيفها للمجتمع المحلي؛ حيث يمكن الاستفادة

من توصياتها؛ لما لها من دور في دعم التوجه نحو تحسين الأمن في المجتمع من خلال بيان العوامل المؤثرة على القاصر، والعمل على وضع الخطط لحلها وعمل برامج توعوية.

تشير الدراسة السابقة للباحث (Esiri، 2016) إلى أن مجموعات الأقران تلعب دوراً في التأثير على جنوح المراهقين والأنشطة الإجرامية. وكشف النقاش الجماعي أن المراهقين لا يستطيعون مقاومة ضغط الأقران؛ لأنهم يفتقرون إلى الثقة بالنفس القوية. فهم يقبلون ببساطه ما يطلبه أصدقائهم دون إدراك العواقب.

كما ذكر في دراسة (بوييو، 2020)، أظهرت نتائج المناقشات الجماعية أن الخصائص الشخصية للمراهقين، مثل نقص الثقة بالنفس، وانخفاض ضبط النفس، وغياب التنظيم الذاتي، وعدم القدرة على الرضا وسهولة قبول الضغط من الأقران، هي من العوامل الداخلية التي تترك أثر على انخراط المراهقين في الأفعال الإجرامية.

## إجراءات الدراسة وخطواتها

يتناول هذا الفصل وصفاً شاملاً ومفصلاً لطرق وإجراءات الدراسة التي قام بها الباحثان. ويتضمن ذلك ما يلي:

### منهج الدراسة

انطلاقاً من طبيعة الدراسة والمعلومات المستهدفة، اعتمد الباحثان في هذه الدراسة على المنهج الوصفي. يهدف هذا المنهج إلى دراسة الظاهرة كما هي في الواقع الحالي، مما يجعله الأنسب لهذا النوع من الدراسات. يسمح المنهج الوصفي بجمع بيانات دقيقة حول العوامل المؤدية للعودة للجريمة وتقييم وجهات نظر العاملين في أقسام الخدمة الاجتماعية بشكل فعال.

### مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع عناصر شرطة في محافظة سلفيت خلال القسم الأول من العام (2024) م.

### عينة الدراسة

تكونت العينة من (40) عنصراً من عناصر الشرطة في محافظة سلفيت، تم انتقاؤهم بالطريقة العشوائية البسيطة، حيث تم توزيع الاستبانة وتم استرجاع (36) استبانة، وذلك بنسبة (85%)، والجدول (1) يبين خصائص العينة الديموغرافية:

## جدول 1: خصائص العينة الديموغرافية

النسبة %	العدد	مستويات المتغير	المتغير
75.0	27	ذكر	الجنس
25.0	9	انثى	
100.0	36	النسبة الكلية	
8.3	3	اقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة
25.0	9	5-10 سنوات	
66.7	24	اكثّر من 10 سنوات	
100.0	36	النسبة الكلية	
27.8	10	دبلوم	المؤهل العملي
52.8	19	بكالوريوس	
19.4	7	ماجستير فاعلى	
100.0	36	النسبة الكلية	

## أداة الدراسة

1. وصف المقياس: للتعرف إلى العوامل التي تدفع القاصر الى ارتكاب الجريمة حسب نظر العاملين في جهاز الشرطة، تم تصميم الاستبانة كاداة للدراسة من خلال الرجوع لخبرات المشرفين والدراسات السابقة، وقد كانت الاستبانة مكونة قسمين: حيث أحتوى القسم الأول على البيانات الأولية وهي (الجنس، سنوات الخبرة، والمؤهل العلمي)، وتكون القسم الثاني من (28) فقرة موزعة على أربعة مجالات حيث تكون المجال الأول من (6) فقرات لقياس العوامل البيئية التي تدفع القاصر لارتكاب الجريمة، والثاني من (6) فقرات لقياس العوامل الاقتصادية التي تدفع القاصر لارتكاب الجريمة، والثالث من (10) فقرات لقياس العوامل الاجتماعية التي تدفع القاصر لارتكاب الجريمة، والرابع من (6) فقرات لقياس العوامل التربوية التي تدفع القاصر الى ارتكاب الجريمة، كما هو واضح في الجدول (2):

## جدول 2: توزيع محاور مقياس الدراسات على فقراته.

عدد الفقرات	المحور	الرقم
6	العوامل البيئية التي تدفع القاصر إلى ارتكاب الجريمة	1
6	العوامل الاقتصادية التي تدفع القاصر إلى ارتكاب الجريمة	2
10	العوامل الاجتماعية التي تدفع القاصر إلى ارتكاب الجريمة	3
6	العوامل التربوية التي تدفع القاصر إلى ارتكاب الجريمة	4
28	العوامل التي تدفع القاصر إلى ارتكاب الجريمة من وجهة نظر جهاز الشرطة	

## 2. الخصائص السيكومترية للمقياس:

**صدق المقياس:** قامت الطالبة بتطبيق نوعين من الصدق. الأول صدق المحكمين، حيث عرضت المقياس على مجموعة من المحكمين المتخصصين في مجالي القانون وعلم النفس وعلم الجريمة، وذلك للتأكد من ملاءمة المقياس لغرضه وسلامته صياغة فقراته. وقد اتفق المحكمون على صلاحية المقياس ومقروئته، بالإضافة إلى ملاءمته للبيئة الفلسطينية، مع إجراء بعض التعديلات الضرورية. أما بالنسبة للنوع الآخر من الصدق، فقد تم التحقق منه من خلال حساب مصفوفة ارتباط الفقرات للأداة مع الدرجة الكلية لكل مجال. كما هو موضح في الجدول (3)، تشير قيم معاملات الارتباط للفقرات جميعها مع الدرجة الكلية لكل محور إلى دلالة إحصائية؛ مما يدل على قوة الاتساق الداخلي لفقرات الأداة وارتباطها معاً في قياس العوامل التي تدفع القاصر إلى ارتكاب الجريمة من منظور جهاز الشرطة.

## جدول 3: نتائج معامل الارتباط بيرسون (Person correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات اداة الدراسة مع الدرجة الكلية لكل مجال

الفقرة	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية	الفقرة	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
العوامل التي تدفع القاصر الى ارتكاب الجريمة من وجهة نظر جهاز الشرطة					
العوامل الاقتصادية التي تدفع القاصر الى ارتكاب الجريمة			العوامل البيئية التي تدفع القاصر الى ارتكاب الجريمة		
1	**0.757	0.000	7	**0.769	0.000
2	**0.732	0.000	8	**0.734	0.000
3	**0.559	0.000	9	**0.562	0.000



الدالة الإحصائية	معامل الارتباط	الفقرة	الدالة الإحصائية	معامل الارتباط	الفقرة
0.000	**0.848	10	0.000	0.77399	4
0.000	**0.875	11	0.000	**0.631	5
0.000	**0.661	12	0.000	**0.661	6
العوامل التربوية التي تدفع القاصر الى ارتكاب الجريمة			العوامل الاجتماعية التي تدفع القاصر الى ارتكاب الجريمة		
0.000	**0.763	23	0.000	**0.716	13
0.000	**0.656	24	0.000	**0.661	14
0.000	**0.832	25	0.000	**0.633	15
0.000	**0.573	26	0.000	**0.607	16
0.000	**0.752	27	0.006	**0.448	17
0.001	**0.510	28	0.000	**0.747	18
			0.001	**0.525	19
			0.000	**0.566	20
			0.000	**0.747	21
			0.000	**0.714	22

\* دالة احصائية عند مستوى  $0.05 \leq (\alpha)$ .

\*\* دالة احصائية بدرجه عالية عند مستوى  $0.01 \leq (\alpha)$ .

تشير البيانات الواردة في الجدول السابق إلى أن معظم قيم ارتباط الفقرات مع الدرجة الكلية لكل محور دالة احصائية، مما يدل على ان الاداة تتمتع بمستوى عالي من الصدق، وأن الفقرات تتكامل في قياس العوامل التي تدفع القاصر لارتكاب الجريمة من وجهة نظر جهاز الشرطة.

3. ثبات المقياس: للتحقق من ثبات الأداة، قامت الطالبة بحساب الاتساق الداخلي للأداة باستخدام معادلة الثبات (كرونباخ ألفا) كدليل على الثبات، كما هو موضح في الجدول (4).

جدول 4: نتائج معامل كرونباخ ألفا لثبات أداة الدراسة

البيان	عدد الحالات	عدد الفقرات	قيمة الفا
العوامل البيئية التي تدفع القاصر الى ارتكاب الجريمة	36	6	0.742
العوامل الاقتصادية التي تدفع القاصر الى ارتكاب الجريمة		6	0.837
العوامل الاجتماعية التي تدفع القاصر الى ارتكاب الجريمة		10	0.828
العوامل التربوية التي تدفع القاصر الى ارتكاب الجريمة		6	0.754
الدرجة الكلية		28	0.927

تشير المعطيات الواضحة في الجدول السابق ان قيمة الثبات عند الدرجة الكلية بلغت (92.7%)، وبذلك تكون الاستبانة تتمتع بدرجة ثبات مرتفعة ويمكن اعتمادها لتحقيق أهداف الدراسة.

4. تصحيح المقياس: تم بناء فقرات المقياس حسب سلم خماسي وأعطيت الاوزان للفقرات كما هو آت: (أوافق بشدة: خمس درجات، أوافق: أربع درجات، محايد: ثلاث درجات، لا اوافق: درجتين، لا أوافق بشدة: درجة واحدة). وقد طبق هذا السلم الخماسي على الفقرات جميعها.

وللتعرف إلى تقديرات أفراد العينة وتحديد درجة (العوامل التي تدفع القاصر الى ارتكاب الجريمة من وجهة نظر العاملين في جهاز الشرطة)، وفق قيمه المتوسط الحسابي تم حساب المدى  $(5 - 1 = 4)$ ، ثم تم تقسيمه على (5) للحصول على طول الخلية الصحيح،  $(\frac{4}{5} = 0.80)$ ، وبعد ذلك تم اضافة هذه القيمة إلى اقل قيمة في الاستبانة (أو بداية الاستبانة وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما يلي:

#### جدول 5: مفاتيح التصحيح

الدرجة	المتوسط الحسابي
منخفضه جدا	1.80 - 1.00
منخفضه	2.60 - 1.81
متوسطه	3.40 - 2.61
مرتفعه	4.20 - 3.41
مرتفعه جدا	5.00 - 4.21

#### خطوات تطبيق الدراسة

- تحديد عنوان الدراسة مع الاستاذ المشرف؛ والذي تمثل في العوامل التي تدفع القاصر الى ارتكاب الجريمة من وجهة نظر العاملين في جهاز الشرطه.
- بعد التأكد من صدق اداة الدراسة قام الباحثان بطبع وتوزيع (40) استبانة على مجموعته من عناصر جهاز الشرطه.
- قام العناصر بتعبئه الاستبانة بما هو مطلوب منهم وبعد ذلك قام الباحثان بجمعها وقد بلغت الاستبيانات المسترجعة (40) استبانة.
- قام الباحثان بإدخال الاستبيان الى جهاز الحاسوب لتحليل النتائج باستخدام برنامج التحليل الإحصائي.

### متغيرات الدراسة

- المتغيرات المستقلة: الجنس، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي.
- المتغير التابع: العوامل التي تدفع القاصر الى ارتكاب الجريمة من وجهة نظر العاملين في جهاز الشرطه.

### المعالجة الاحصائية

- قام الباحثان بمراجعتها تمهيداً لإدخالها في الحاسوب لإجراء التحليل الإحصائي، وذلك بعد جمع بيانات الدراسة. تم ترميز البيانات بإعطائها أرقاماً محددة لكل مستوى من مستويات الموافقة، حيث مُنحت "موافق بشدة" (5) درجات، و"موافق" (4) درجات، و"محايد" (3) درجات، غير موافق (2) درجات، غير موافق بشدة (1) درجة واحده، بحيث كلما زادت الدرجة كلما زاد العوامل التي تدفع القاصر لارتكاب الجريمة من وجهة نظر العاملين في جهاز الشرطه.
- ولمعالجة البيانات استخدم الباحث برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعيه (SPSS) وذلك باستخدام المعالجات الإحصائية الآتية :

- تم استخدام الإحصاء الوصفي من خلال استخراج الأعداد، والنسب المئوية؛ والمتوسطات الحسابيه، والانحرافات المعيارية. لدى افراد العينة واستجاباتهم على الادوات.
- فحصت فرضيات الدراسة عن طريق اختبار تحليل التباين الأحادي (One way analysis of variance)، واختبار ت (T test).
- واستخدم معامل الثبات كرونباخ ألفا لحساب ثبات الأداة. واستخدم معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation) للتأكد من طبيعة الصلة بين متغيرات الدراسة وكذلك للتأكد من صدق البناء.

## تحليل نتائج الدراسة

أولاً: الإجابة عن أسئلة الدراسة:

التساؤل الرئيس: ما العوامل التي تدفع القاصر إلى ارتكاب الجريمة من وجهة نظر العاملين في جهاز الشرطة؟

للإجابة عن السؤال السابق تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل التي تدفع القاصر إلى ارتكاب الجريمة من وجهة نظر جهاز الشرطة وذلك كما هو موضح في الجدول (6):

جدول 6: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل التي تدفع القاصر إلى ارتكاب الجريمة من وجهة نظر العاملين في جهاز الشرطة

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المقياس
مرتفعة	0.484	3.99	العوامل التي تدفع القاصر إلى ارتكاب الجريمة من وجهة نظر العاملين في جهاز الشرطة

يتبين من الجدول السابق ومن خلال ما ورد فيه أن العوامل التي تدفع القاصر إلى ارتكاب الجريمة من وجهة نظر جهاز الشرطة كانت بدرجة مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.99) مع انحراف معياري (0.484).

وقد تفرع عن التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

السؤال الفرعي الأول: ما العوامل البيئية التي تدفع القاصر لارتكاب الجريمة؟

للإجابة عن السؤال السابق تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل البيئية التي تدفع القاصر إلى ارتكاب الجريمة، كما هو موضح في الجدول (7).

جدول 7: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل البيئية التي تدفع القاصر إلى ارتكاب الجريمة

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	الترتيب
مرتفعة جداً	0.645	4.39	كثرة المجرمين في المنطقة يوجه القاصر نحو ارتكاب الجريمة.	
مرتفعة جداً	0.710	4.31	ارتداد الطفل إلى الأماكن المشبوهة يدفعه نحو الجريمة.	
مرتفعة	0.786	4.19	ازدحام المناطق الفقيرة يساعد القاصر على ارتكاب الجريمة.	
مرتفعة	0.674	4.06	تأثر الفرد بعوامل الإغراء	

الترتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
	انتشار الجريمة في المجتمع يسهم في توجه القاصر نحو الجريمة.	4.06	0.791	مرتفعة
	التغيرات المناخية تدفع القاصر الى ارتكاب الجريمة.	3.56	1.157	مرتفعة
	العوامل البيئية التي تدفع القاصر الى ارتكاب الجريمة	4.09	0.537	مرتفعة

يتبين من الجدول وما ورد فيه أن العوامل البيئية التي تدفع القاصر الى ارتكاب الجريمة كانت بدرجة مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.09) مع انحراف معياري (0.537).

وكان أهم الفقرات والتي كانت في المرتبة الاولى الفقرة (كثرة المجرمين في المنطقة يوجه القاصر نحو ارتكاب الجريمة.) بمتوسط حسابي (4.39) مع انحراف معياري (0.645)، وفي المرتبة الثانية الفقرة (ارتداد الطفل إلى الأماكن المشبوهة يدفعه نحو الجريمة.) بمتوسط حسابي (4.31) مع انحراف معياري (0.710)، وفي المرتبة الثالثة وعلى التوالي الفقرة (ازدحام المناطق الفقيرة يساعد القاصر على ارتكاب الجريمة.) بمتوسط حسابي (4.19) مع انحراف معياري (0.786).

وكان اقلها اهمية الفقرة (التغيرات المناخية تدفع القاصر إلى ارتكاب الجريمة.) بمتوسط حسابي (3.56) مع انحراف معياري (1.157).

السؤال الفرعي الثاني: ما العوامل الاقتصادية التي تدفع القاصر الى ارتكاب الجريمة؟

تمت الاجابة عن السؤال السابق من خلال استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل الاقتصادية التي تدفع القاصر إلى ارتكاب الجريمة، وذلك كما هو موضح في الجدول (8).

**جدول 8: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل الاقتصادية التي تدفع القاصر الى ارتكاب الجريمة**

الترتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
	انتشار البطالة يشكل دافع نحو ارتكاب الجريمة	3.89	0.854	مرتفعة
	زيادة الأعباء المادية نتيجة فقدان معيل الأسرة يدفع القاصر نحو الجريمة.	3.81	0.920	مرتفعة
	انخفاض مستوى المعيشة يدفع القاصر نحو الجريمة.	3.78	0.898	مرتفعة
	الفقر يدفع القاصر نحو الجريمة.	3.78	0.898	مرتفعة

الترتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
	الرفاهية المفرطة تسهم في حث القاصر نحو الجريمة.	3.72	0.944	مرتفعة
	عدم المقدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية يدفع القاصر نحو الجريمة.	3.72	0.914	مرتفعة
	العوامل الاقتصادية التي تدفع القاصر لارتكاب الجريمة	3.78	0.672	مرتفعة

نلاحظ من الجدول السابق ومن خلال المعطيات الواردة في الجدول أن العوامل الاقتصادية التي تدفع القاصر إلى ارتكاب الجريمة كانت بدرجة مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.78) مع انحراف معياري (0.672).

وكان أهم الفقرات والتي كانت في المرتبة الأولى الفقرة (انتشار البطالة يشكل دافع نحو ارتكاب الجريمة) بمتوسط حسابي (3.89) مع انحراف معياري (0.854)، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة (زيادة الأعباء المادية نتيجة فقدان معيل الأسرة يدفع القاصر نحو الجريمة.) بمتوسط حسابي (3.81) مع انحراف معياري (0.920)، وفي المرتبة الثالثة وعلى التوالي الفقرة (انخفاض مستوى المعيشة يدفع القاصر نحو الجريمة.) بمتوسط حسابي (3.78) مع انحراف معياري (0.898)، وفي المرتبة الرابعة وعلى التوالي الفقرة (الفقر يدفع القاصر نحو الجريمة.) بمتوسط حسابي (3.78) مع انحراف معياري (0.898).

وكان أقلها أهمية الفقرة (عدم المقدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية يدفع القاصر نحو الجريمة.) بمتوسط حسابي (3.72) مع انحراف معياري (0.914).

#### السؤال الفرعي الثالث: ما العوامل الاجتماعية التي تدفع القاصر إلى ارتكاب الجريمة؟

وللإجابة عن السؤال السابق تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل الاجتماعية التي تدفع القاصر إلى ارتكاب الجريمة، وذلك كما هو موضح في الجدول (9).

جدول 9: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل الاجتماعية التي تدفع القاصر إلى ارتكاب الجريمة

الترتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
	رفاق السوء يدفعون القاصر نحو الجريمة	4.25	0.806	مرتفعة جداً
	التفكك الأسري يسهم في توجه القاصر نحو الجريمة.	4.19	0.749	مرتفعة
	انحطاط المستوى السلوكي للأسرة	4.19	0.920	مرتفعة
	الحرمان والإهمال العاطفي من قبل الوالدين للأبناء يدفعهم نحو الجريمة	4.14	0.683	مرتفعة
	انفصال الوالدين يوجه القاصر نحو الجريمة	4.14	0.683	مرتفعة
	الإهمال وعدم المتابعة من قبل الوالدين للأبناء يدفعهم نحو الجريمة	4.14	0.798	مرتفعة
	ضعف الوعي المجتمعي يساهم في توجه القاصر نحو الجريمة.	3.97	0.654	مرتفعة
	نبذ القاصر من المجتمع يوجهه نحو الجريمة	3.92	0.874	مرتفعة
	تدني المستوى الثقافي للوالدين يساهم في توجه القاصر نحو الجريمة.	3.61	0.964	مرتفعة
	اتجاه القاصر نحو الجريمة سلوك تناقله وتعلمه من الوالدين.	3.47	1.134	مرتفعة
	العوامل الاجتماعية التي تدفع القاصر إلى ارتكاب الجريمة	4.00	0.525	مرتفعة

نلاحظ من الجدول السابق ومن خلال المعطيات التي وردت فيه في الجدول أن العوامل الاجتماعية التي تدفع القاصر بارتكاب الجريمة كانت بدرجة مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.00). وبانحراف معياري (0.525).

ومن أهم الفقرات ما جاء في مرتبه اولى فقره (رفاق السوء يدفعون القاصر نحو الجريمة) بمتوسط حسابي (4.25) وبانحراف معياري (0.806)، وفي المرتبه الثانيه فقره (التفكك الأسري يسهم في توجه القاصر نحو الجريمة). بمتوسط حسابي (4.19) وبانحراف معياري (0.749)، أما المرتبه

الثالثة وعلى التوالي فقره (انحطاط المستوى السلوكي للاسره) بمتوسط حسابي (4.19) مع انحراف معياري (0.920)، وفي المرتبه الرابعه وعلى التوالي فقره (الحرمان والاهمال العاطفي من قبل الوالدين للأبناء يدفعهم نحو الجريمة)، والفقره (انفصال الوالدين يوجه القاصر نحو الجريمة) بمتوسط حسابي (4.14) مع انحراف معياري (0.683).

واقل اهميه كانت فقره (اتجاه القاصر نحو الجريمة سلوك تناقله وتعلمه من الوالدين.) بمتوسط حسابي (3.47) مع انحراف معياري (1.134).

السؤال الفرعي الرابع: ما العوامل التربويه التي تدفع القاصر الى ارتكاب الجريمة؟

للإجابة عن السؤال السابق تم استخراج المتوسطات الحسابيه والانحرافات المعياريه للعوامل التربويه التي تدفع القاصر إلى ارتكاب الجريمة، كما هو مبين في الجدول (6).

**جدول 10: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل التربوية التي تدفع القاصر الى ارتكاب الجريمة**

الترتيب	الفقره	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
	ضعف الوازع الديني يسهم في توجه القاصر نحو الجريمة.	4.33	0.756	مرتفعة جداً
	سوء التنشئة تسهم في توجه القاصر نحو الجريمة.	4.31	0.668	مرتفعة جداً
	ضعف الرقابة الأسرية تدفع القاصر نحو الجريمة.	4.28	0.741	مرتفعة جداً
	تعاطي المخدرات والمسكرات من قبل الوالدين أو أحدهما تدفع القاصر نحو الجريمة.	4.03	0.878	مرتفعة
	ضعف التوجيه والإشراف في المؤسسات التربوية تسهم في توجه القاصر نحو الجريمة.	3.92	0.732	مرتفعة
	ضعف المناهج التربويه المدرسيه تسهم في توجه القاصر نحو الجريمة.	3.67	0.828	مرتفعة
	العوامل التربوية التي تدفع القاصر لارتكاب الجريمة	4.09	0.516	مرتفعة

يلاحظ من الجدول السابق ومن المعلومات التي وردت في الجدول ان العوامل التربويه التي تدفع القاصر الى ارتكاب الجريمة كانت بدرجة مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.09) مع انحراف معياري (0.516).



وكان من اهم الفقرات والتي كانت في المرتبة الاولى الفقرة (ضعف الوازع الديني يساهم في توجه القاصر نحو الجريمة.) بمتوسط حسابي (4.33) وبانحراف معياري (0.756)، وفي المرتبة الثانية كانت الفقرة (سوء التنشئة تسهم في توجه القاصر نحو الجريمة.) بمتوسط حسابي (4.31) بانحراف معياري (0.668)، اما المرتبة الثالثة وعلى التوالي الفقرة (ضعف الرقابة الأسرية تدفع القاصرين نحو الجريمة.) بمتوسط حسابي (4.28) مع انحراف معياري (0.741)، وفي الرابعه وعلى التوالي الفقرة (تعاطي المخدرات والمسكرات من قبل الوالدين أو أحدهما تدفع القاصر نحو الجريمة.) بمتوسط حسابي (4.03) مع انحراف معياري (0.878).

واقبلها اهمية كان فقره (ضعف المناهج التربوية المدرسية تساهم في توجه القاصر نحو الجريمة.) بمتوسط حسابي (3.67) وبانحراف معياري (0.828).

سؤال الدراسة الفرعي الخامس: هل توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسطات اجابات عينة الدراسة حول العوامل التي تدفع القاصر ين إلى ارتكاب الجريمة من وجهة نظر العاملين في جهاز الشرطة تعزى لمتغيرات (الجنس، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي)؟ للإجابة عن السؤال لا بد من فحص واختبار الفرضيات الآتية :

ثانياً: فحص واختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الاولى: لا توجد فروق داله إحصائيا عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسطات اجابات عينة الدراسة حول العوامل التي تدفع القاصر ين إلى ارتكاب الجريمة من وجهة نظر العاملين في جهاز الشرطة تعزى لمتغير الجنس.

للتحقق من صحة الفرضية السابقة تم استخدام اختبار (ت) للفروق في متوسطات اجابات عينة الدراسة حول العوامل التي تدفع القاصر ين الى ارتكاب الجريمة من وجهة نظر العاملين في جهاز الشرطة تعزى إلى متغير الجنس، وقد تم التوصل إلى النتائج كما هي موضحة في جدول (11).

جدول 11: نتائج اختبار ت للفروق في متوسطات اجابات عينة الدراسة حول العوامل التي تدفع القاصر لارتكاب الجريمة من وجهة نظر العاملين في جهاز الشرطة تعزى لمتغير الجنس

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمه ت المحسوبه	الدالة الإحصائية
ذكر	27	3.95	0.535	34	0.996	0.326
أنثى	9	4.13	0.255			

توضح البيانات الموجودة في الجدول السابق لعدم وجود فروق دالة احصائيا عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسطات اجابات عينة الدراسة حول العوامل التي تدفع القاصر ين لارتكاب

الجريمة بحسب رأي العاملين في جهاز الشرطة بناءً على متغير الجنس. إذ بلغت قيمة الدالة الإحصائية المتعلقة بهذا المتغير (0.326)، وهي أكبر من مستوى الفا (0.05)، مما يؤدي إلى قبول الفرضية الصفرية.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات داله احصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسطات اجابات عينة الدراسة حول العوامل التي تدفع القاصر الى ارتكاب الجريمة من بحسب نظر العاملين في جهاز الشرطة تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

وللتحقق من صحة الفرضية السابقة ، استخدم اختبار تحليل التباين الاحادي لفحص الفروق في متوسطات اجابات عينة الدراسة حول العوامل التي تدفع القاصر ين لارتكاب الجريمة بحسب نظر العاملين في جهاز الشرطة، بناءً على متغير المؤهل العلمي. وقد أسفرت النتائج عن ما هو موضح في الجدول (12).

**جدول 12: نتائج اختبار تحليل التباين الاحادي للفروق في متوسطات اجابات عينة الدراسة حول العوامل التي تدفع القاصر الى ارتكاب الجريمة من وجهه نظر العاملين في جهاز الشرطة تعزى لمتغير المؤهل العلمي**

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحريه	متوسط المربعات	قيمه ف المحسوبه	الداله الاحصائية
بين المجموعات	235.	2	118.	488.	618.
داخل المجموعات	7.955	33	241.		
المجموع	8.191	35			

تشير البيانات الموجودة في الجدول السابق لعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسطات اجابات عينة الدراسة حول العوامل التي تدفع القاصر ين لارتكاب الجريمة من وجهة نظر جهاز الشرطة، فيما يتعلق بمتغير المؤهل العلمي. إذ بلغت قيمة الدالة الاحصائية المتعلقة بهذا المتغير (0.618)، وهي أكبر من مستوى الفا (0.05)، مما يؤدي الى قبول الفرضية الصفرية. ويتضح ذلك من خلال جدول (13) الذي يبين الاعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعياريه.

**جدول 13: الأعداد، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للفروق في استجابات أفراد عينه الدراسة نحو العوامل التي تدفع القاصر لارتكاب الجريمة من وجهة نظر العاملين بجهاز الشرطة تعزى لمتغير المؤهل العلمي**

المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
دبلوم	10	4.00	0.511
بكالوريوس	19	4.05	0.413
ماجستير فأعلى	7	3.83	0.650

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق داله احصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسطات اجابات عينه الدراسة حول العوامل التي تدفع القاصر ين الى ارتكاب الجريمة من وجهة نظر العاملين في جهاز الشرطة تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

وللتأكد من صحة الفرضية السابقة، تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لدراسة الفروق في متوسطات اجابات عينه الدراسة حول العوامل التي تدفع القاصر ين إلى ارتكاب الجريمة من وجهة نظر العاملين في جهاز الشرطة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة، وقد تم عرض النتائج في الجدول (14).

**جدول 14: نتائج اختبار تحليل التباين الاحادي، للفروق في متوسطات إجابات عينة الدراسة حول العوامل التي تدفع القاصر الى ارتكاب الجريمة من وجهة نظر العاملين في جهاز الشرطة تعزى متغير سنوات الخبرة**

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبه	الدالة الإحصائية
بين المجموعات	017.	2	009.	035.	965.
داخل المجموعات	8.173	33	248.		
المجموع	8.191	35			

تشير البيانات في الجدول السابق إلى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسطات اجابات عينه الدراسة بشأن العوامل التي تدفع القاصرين الى ارتكاب الجريمة حسب رأي العاملين في جهاز الشرطة، ويرجع ذلك الى ان قيمة الدالة الاحصائية لهذا المتغير بلغت (0.965)، وهي أكبر من مستوى الفا (0.05)، مما يؤدي إلى قبول الفرضية الصفرية.

ويتضح ذلك من خلال جدول (15) والذي يوضح الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية:

جدول 15: الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفروق في استجابات أفراد عينة الدراسة نحو العوامل التي تدفع القاصر إلى ارتكاب الجريمة من وجهة نظر العاملين في جهاز الشرطة تعزى إلى متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أقل من 5 سنوات	3	4.03	0.557
5 - 10 سنوات	9	3.96	0.488
أكثر من 10 سنوات	24	4.00	0.495

## النتائج والتوصيات:

### أولاً: النتائج

بعد إجراء هذه الدراسة والتي هدفت إلى دراسة العوامل التي تدفع القاصر إلى ارتكاب الجريمة من وجهة نظر العاملين في جهاز الشرطة، فإن الباحثين قد توصلوا إلى النتائج الآتية:  
التساؤل الرئيس: ما العوامل التي تدفع القاصر إلى ارتكاب الجريمة من وجهة نظر العاملين في جهاز الشرطة؟

أظهرت الدراسة أن العوامل التي تدفع القاصر إلى ارتكاب الجريمة من وجهة نظر العاملين في جهاز الشرطة كانت بدرجة مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.99) مع انحراف معياري (0.484)، وجاء ترتيب العوامل حسب الأكثر أهمية كما يلي:  
حصل كل من العوامل التربوية والعوامل البيئية على الدرجة نفسها من الأهمية وذلك بمتوسط حسابي (4.09)، وكانت العوامل كما يلي:

### أولاً: العوامل التربوية:

1. ضعف الوازع الديني يسهم في توجه القاصر نحو الجريمة.
2. سوء التنشئة تسهم في توجه القاصر نحو الجريمة.
3. ضعف الرقابة الأسرية تدفع القاصر نحو الجريمة.
4. تعاطي المخدرات والمسكرات من قبل الوالدين أو أحدهما تدفع القاصر نحو الجريمة.

### ثانياً العوامل البيئية:

1. كثرة المجرمين في المنطقة يوجه القاصر نحو ارتكاب الجريمة.
  2. ارتياد الطفل إلى الأماكن المشبوهة يدفعه نحو الجريمة.
  3. ازدحام المناطق الفقيرة يساعد القاصر على ارتكاب الجريمة.
- واحتلت العوامل الاجتماعية المركز الثاني وذلك بدرجة مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.00) مع انحراف معياري (0.525)، وكانت العوامل كما يلي:

1. رفاق السوء يدفعون القاصر نحو الجريمة.
2. التفكك الأسري يساهم في توجه القاصر نحو الجريمة.
3. انحطاط المستوى السلوكي للأسرة.
4. الحرمان والإهمال العاطفي من قبل الوالدين للأبناء يدفعهم نحو الجريمة.
5. انفصال الوالدين يوجه القاصر نحو الجريمة.

وفي المركز الأخير العوامل الاقتصادية وذلك بدرجة مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.78) مع انحراف معياري (0.672) ، ومن أهم العوامل:

1. انتشار البطالة يشكل دافع نحو ارتكاب الجريمة.
  2. زيادة الأعباء المادية نتيجة فقدان معيل الأسرة يدفع القاصر نحو الجريمة.
  3. انخفاض مستوى المعيشة يدفع القاصر نحو الجريمة.
  4. الفقر يدفع القاصر نحو الجريمة.
- تشير النتيجة السابقة إلى وجود نسبة مرتفعة للعوامل في اتجاه القاصر نحو السلوك العدواني، حيث كانت العوامل التربوية والبيئية من أهم العوامل المؤثرة على توجهه نحو الجريمة وهذا يرجع إلى أن التربية الصحيحة للطفل وتوجيهه نحو السلوك الفاضل تعمل على إبعاده عن الجريمة، ولكن في حال كانت تربيته غير صحيحة ولم يعلم الصح من الخطأ ؛ فإن انحرافه نحو الجريمة سوف يكون مرتفع، وعيش الطفل في بيئة كلها مجرمين وخارجين عن القانون سيكون من السهل انحرافه نحو الجريمة، وعلاقات الطفل الاجتماعية إما ان تكون إيجابية تسهم في بعده عن الجريمة أو سلبية من خلال رفقاء السوء، وتفكك الأسرة ؛ حيث إن انفصال الوالدين وانشغالهم في مشاكلهم عن الطفل، يجعل تأثيرهم على الطفل قليلاً، مما يجعل الطفل يتوجه نحو رفقاء السوء ويسمع منهم، وهذا ما يوجهه نحو الجريمة، وانتشار البطالة في المجتمع وسوء الوضع الاقتصادي للأسرة من الممكن أن يشكل دافع نحو ارتكاب الجريمة، حيث يستسهل بعض الأفراد السرقة والجريمة من أجل كسب المال، وقد افقت هذه النتيجة مع كل من دراسة (بن شفلوت، 2021)، التي نصت على أن التفكك الأسري يمكن أن يساهم في دفع الشباب نحو الجريمة، ودراسة عكة ومناصرة (2020) التي نصت على أن غياب الرقابة على الأبناء والشعور بعدم الرقابة من قبل مرتكبي الجرائم ، وغياب الاهتمام سواء أكان من الزوج أم من الزوجة تجاه الآخر، وتعاطي المخدرات وقلة فرص العمل والوضع الاقتصادي السيء والبطالة والإدمان الإلكتروني، وضعف الوازع الأخلاقي والديني يجعل المجرم يقوم بأعمال منافية للأخلاق الاجتماعية. وترى دراسة الجفاوي (2019) على أن العوامل النفسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والتشريعية تدفع الفرد نحو الجريمة.

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) في متوسطات إجابات عينة الدراسة حول العوامل التي تدفع القاصر الى ارتكاب الجريمة من وجهة نظر العاملين في جهاز الشرطة تعزى لمتغيرات ( الجنس ، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي ) ؟

أظهرت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ( $0.05 \geq a$ ) في متوسطات إجابات عينة الدراسة حول العوامل التي تدفع القاصر الى ارتكاب الجريمة من وجهة نظر العاملين في جهاز الشرطة تعزى إلى متغيرات (الجنس ، المؤهل العلمي ، سنوات الخبرة ).

تشير النتيجة السابقة إلى أن لا أثر موجود لمتغيرات (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة) على توجهات أفراد جهاز الشرطة نحو العوامل التي تدفع القاصر نحو ارتكاب الجريمة، وهذا نابع من طبيعة عملهم، وإطلاعهم على تفاصيل الجرائم في المجتمع والدوافع نحو ارتكابها، مما أدى إلى تشابه آرائهم نحو العوامل الدافعة نحو الجريمة.

## ثانياً: التوصيات

- بناءً على النتائج السابقة تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات وهي كما يلي:
- العمل على توعية الأسرة على أهمية التنشئة الصحيحة والسليمة للطفل في أبعاده عن السلوك الإجرامي.
  - تحسين أساليب التربية والرعاية السلمية للأبناء بالمراحل المختلفة للشباب كافة، والتركيز على التنشئة الحسنة، العطف والحب وكذلك الاحترام سمتها.
  - العمل على تحسين البيئة والسكن، وتوفير الخدمات اللوجستية والترفيهية والصحية، والتركيز على المناطق الشعبية والفقيرة لكيلا تكون بيئة حاضنة لنمو الجريمة.
  - التعرف إلى أسباب البطالة، ومحاولة وضع حلول لها.
  - إجراء برامج توعوية للمجتمع نحو العوامل المؤدية إلى ارتكاب الجريمة، وطرق الحد منها.
  - ضرورة إجراء أبحاث جديدة في مجال العوامل المؤثرة والموجه نحو الجريمة.

## المصادر والمراجع

### أولاً: المراجع العربية

- أبو سمرة، محمد عبد الحسين (2005). علم النفس الجنائي، عمان- الأردن: دار الراجعية للنشر والتوزيع.
- بدوي، عبد الرحمن عبد الله (2003). التوزيع المكاني للجريمة في الرياض وعلاقتها بالخصائص البيئية للمكان، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض.
- بن تومي، نور النهار (2014). خيرات الإساءة في الطفولة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي عند الراشد دراسة حالة لعينة من مرتكبي جريمة القتل بالحبس القضائي بولاية ميلة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المسيلة، الجزائر.
- بن شفلوت، جعفر بن محمد بن ذيب (2021). العوامل الاجتماعية المؤدية لارتكاب الجرائم الإلكترونية في المجتمع السعودي، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية - جامعة الفيوم، 1(27): 232-264.
- التويجري، أسماء بنت عبد الله بن عبد المحسن (2011). الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائذات للجريمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية.
- الجنفاوي، خالد مخلف (2019). العوامل المؤدية للعودة إلى الجريمة وفقاً لتوجهات العاملين في أقسام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الإصلاحية في الكويت، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية - جامعة الفيوم، (18): 15-53.
- خليفة، خضير (2012). التصورات الاجتماعية لدور المدرسة عند الأحداث المنحرفين (دراسة ميدانية بمراكز إعادة التربية)، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة.
- السعيد، كامل (2000). شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات الأردني، عمان.
- سيد أحمد، غريب محمد، وجابر، سامية محمد (2005). علم اجتماع السلوك الانحرافي، الأزاريطة: دار المعرفة الجامعية.
- الشعير، صالح بن سليمان بن عبد (2008). الطلاق وأثره في الجريمة، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية.
- شفيق، محمد (1996). المخدرات والمجتمع، القاهرة: مركز بحوث الشرق الأوسط.
- شينا، سامية (2012). خيرات الإساءة في الطفولة وعلاقتها ببعض الخصائص النفسية: دراسة ميدانية.
- عبده، سمير (1989). التحليل النفسي للجريمة، دمشق. دار الكتاب العربي



عكة، محمد ابراهيم، ومناصرة، كفاح محمد (2020). العوامل الاجتماعية والنفسية لدى مرتكبي الجرائم الإلكترونية ذات الطابع الجنسي من وجهة نظر المختصين لدى الأجهزة الأمنية في جنوب الضفة الغربية، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الأردن، 3(1).

المجالي، نظام توفيق (2000). شرح قانون العقوبات، القسم العام، عمان: مكتبة دار الثقافة والنشر والتوزيع.

محياء، ناصر بن متعب (2003). العلاقة بين النمو السكاني والكثافة السكانية والجريمة، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

مسعود، معنصر (2021). مفهوم السلوك الإجرامي وأساليب التكفل به، مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، 6(1): 7-26.

نجم، محمد صبحي (2001). قانون العقوبات، النظرية العامة للجريمة، (ط3)، عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع.

## ثانياً: المراجع العربية المترجمة

- Abdo, S. (1989). Psychological Analysis of Crime. Damascus, Dar Al-Kitab Al-Arni
- Akka, M. & Manasra, K. (2020). Social and Psychological Factors among Perpetrators of Sexual Cybercrimes from the Perspective of Specialists in the Security Services in the Southern West Bank, Journal of Studies in Humanities and Social Sciences, Jordan, 3(1).
- Abu Samra, M. (2005). Criminal Psychology, Amman, Jordan: Dar Al Raya for Publishing and Distribution.
- Badawi, A. (2003). Spatial distribution of crime in Riyadh and its relationship to the environmental characteristics of the place, Unpublished Master's Thesis, Riyadh: Naif Arab Academy for Security Sciences.
- Ben Shafout, J. (2021). Social factors leading to the commission of electronic crimes in Saudi society, Journal of the Faculty of Social Service for Social Studies and Research - Fayoum University, 1(27): 232-264.
- Ben Toumi, N. (2014). Childhood abuse experiences and their relationship to criminal behavior in adults, A case study of a sample of perpetrators of murder in judicial detention in Mila State, Unpublished Master's Thesis, University of M'Sila. Algeria.
- Al-Janfawi, Kh. (2019). Factors leading to recidivism according to the orientations of workers in social service departments in correctional institutions in Kuwait, Journal of the College of Social Service for Social Studies and Research - Fayoum University, 1(18): 15-53.

- Khalifa, Kh. (2012). Social perceptions of the role of the school in delinquent juveniles (A field study in re-education centers), Unpublished doctoral dissertation, University of Mentouri Constantine.
- Al-Majali, N. (2000). Explanation of the Penal Code, General Section, Amman: Dar Al-Thaqafa Library, Publishing and Distribution.
- Masouda, M, (2021). The Concept of Criminal Behavior and Methods of Dealing with It, Introduction Journal of Humanities and Social Studies, 6(1): 7-26.
- Muhaya, N. (2003). The Relationship between Population Growth, Population Density and Crime, Unpublished Master's Thesis, Riyadh: Naif Arab Academy for Security Sciences.
- Najm, M. (2001). Penal Code, General Theory of Crime, (3rd ed.), Amman: Dar Al-Thaqafa Library for Publishing and Distribution
- Al-Saeed, K. (2000). Explanation of the general provisions in the Jordanian Penal Code, Amman.
- Sayed Ahmed, Gh., & Jaber, S. (2005). Sociology of deviant behavior, Al-Azareeta: Dar Al-Ma'rifa Al-Jami'a.
- Shafiq, M. (1996). Drugs and Society, Cairo: Middle East Research Center.
- Al-Shair, S. (2008). Divorce and its impact on crime, Unpublished doctoral dissertation, Riyadh: Naif University for Security Sciences.
- Shinaz, S. (2012). Childhood Abuse Experiences and Their Relationship to Some Psychological Characteristics: a Field Study.
- Al-Tuwaijri, A. (2011). Social and Economic Characteristics of Proceeds to Crime, Unpublished Master's Thesis, Saudi Arabia: Naif Arab University for Security Sciences.

### ثالثاً: المراجع الأجنبية

- Bobbio, A., Arbach, K., & Illescas, S. R. (2020). Juvenile delinquency risk factors: individual, social, opportunity or all of these together? International Journal of Law, Crime and Justice, 62.
- Esiri, M. O. (2016). The influence of peer pressure on criminal behaviour. Journal of Humanities and Social Science, 21 (1): 08-14.
- Monni. S.S. (2018). Investigating Cybercrimes: Pervasiveness, Causes and Impact on Adolescent Girls Perception of Social Security, MA Thesis, Shahjalal University of Science and Tec.